آليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق وجهود أجهزة الرقابة العليا في

الحد منه

أ.م.د. فيان عبد الرحمن ياسين

أ.م.د. ابتسام علي حسين

الجامعة التقنية الوسطى /الكلية التقنية الإدارية – بغداد

المستخلص :-

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري آفة مجتمعية خطيرة تهدد كافة المجتمعات نتيجة ارتباطها برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة سواء في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه مما سببت مشكلات اقتصادية كبيرة وتخلف في المسيرة التنموية لبلدان العالم الثالث، وإن تشيها في مؤسسات الدولة يعد من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي لأنه يؤدي إلى تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحة أشخاص معينين،

وقد أصبحت هذه الظاهرة حالة شائعة في مؤسسات الدولة العراقية نتيجة عدم وجود رقابة حقيقية للحد منها ، لذا كان لزاما على أجهزة الرقابة العليا ممثلة بهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ممارسة دورهم الفاعل في مكافحة هذه الآفة الخطيرة من خلال التوعية والتثقيف وإحالة كل مفسد يحاول سرقة المال العام أو يتاجر بأموال الشعب من خلال منصبه أو حزبه أو كتلته إلى القضاء ، انطلاقا من هذه الأهمية تم تناول موضوع دراستنا لبحث أجهزة الرقابة العليا في العراق على تفعيل دورها الدستوري والقانوني لمكافحة أشكال ومظاهر الفساد كافة .

Abstract:

The phenomenon of financial and administrative corruption is a serious societal scourge that threatens all societies as a result of its association with the human desire to obtain material or moral gains in unlawful ways, whether in the exploitation of the job for personal purposes or extortion or favoritism or wasting public money or manipulating it, which caused great economic problems and default in the march The development of the countries of the third world, and its spread in state institutions is one of the most dangerous obstacles in the face of economic recovery because it leads to transfer of real resources and capabilities from the interest of all to the interest of specific persons

This phenomenon has become a common situation in the institutions of the Iraqi state as a result of the lack of real control to reduce it, so it was obligatory for the supreme oversight bodies represented by the Integrity Commission and the Financial Supervision Bureau to exercise their active role in combating this dangerous scourge through awareness and education and referral of every spoiler trying to steal public money Or he trades the people's money through his position, his party, or his bloc to the judiciary, out of this importance. The subject of our study was addressed to urge the supreme audit bodies in Iraq to activate their constitutional and legal role to combat all forms and manifestations of corruption.

المقدمة :-

أصبحت ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق حالة شائعة جدا نتيجة انتشارها أفقيا على مستوى الوحدات الاقتصادية والإدارات الحكومية وعموديا على مستوى التسلسل الهرمي للهيكل الإداري الحكومي ، وبات من المعروف لدى الجميع أن الحد من هذه الظاهرة يتطلب تصافر جهود الجهات الرقابية بكافة أنواعها ، فضلا عن تفعيل وتطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بالتنظيم المالي والإداري وبما ينعكس أثره على حسن إدارة الأموال العامة ، لذا حظيت هذه الظاهرة باهتمام الجهات الرقابية في العراق المتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة و دائرة المدعي العام الاداري والمالي مما تمخض عنه التوقيع على معاهدة مكافحة الفساد ، لذا

تحاول ورقتنا البحثية هذه تسليط الضوء على مفهوم الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وصوره ، وانعكاسات الفساد على المجتمع وتأثيراته السلبية على القيم والأخلاق وعلى النواحي الدينية والاقتصادية والسياسية .

منهجية البحث : تتضمن منهجية البحث ما يلي :

اولا مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في أن ظاهرة الفساد المالي والإداري ليست مشكلة سوء ادارة المال العام وعدم مشروعية التصرف به فقط بل في ما يترتب عليه من اثار سلبية على الحياة الاقتصادية وعدم فاعلية الاموال المخصصة في موازنة الدولة في تحقيق رفاهية المجتمع ، لذا يتعين بذل الجهود الحثيثة في مكافحته والقضاء عليه من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية العليا متمثلة بهيئة النزاهة و ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد منه .

ثانيا أهمية البحث :-

يكتسب البحث أهميته من خلال معالجته لموضوع في غاية الاهمية يمس قيم المجتمع واعرافه ويهدد الاستقرار الاقتصادي والسلم المجتمعي لذا بات البحث في سبل معالجته امرا حيويا يحتاج الى تضافر جهود الجهات الحكومية والمؤسسات القانونية والرقابية للوقوف بوجهه والحد من اثاره السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

ثالثا فرضية البحث :-

يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها ((تعتمد اليات مكافحة الفساد المالي والاداري على مدى توافق جهود اجهزة الرقابة المالية العليا في الحد منها))

رابعا أهداف البحث :

- 1- تسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي والاداري وأشكاله وانواعه واسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
- 2- توضيح اهمية تفعيل دور اجهزة الرقابة العليا في العراق لمكافحة الفساد المالي والاداري
- 3- تقديم مقترحات من شأنها إصلاح مؤسسات الدولة العراقية والنأي بها عن مظاهر الفساد

خامسا اسلوب البحث:-

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإثراء الجانب النظري من البحث , فضلا عن اعتماد المنهج التحليلي في الجانب العملي من أجل تحليل معطيات مؤشرات الفساد المالي للخروج بتوصيات تساهم في دعم اتخاذ القرارات التي من شأنها تحديد أليات فعالة من قبل اجهزة الرقابة المالة العليا في العراق للقضاء على مظاهر الفساد المالي و الاداري والحد من اثاره .

سادسا مجتمع وعينة البحث :-

تمثل مجتمع البحث في الافراد العاملين في الكلية التقنية الادارية - بغداد
اما عينة البحث فتكونت من 25 شخصا من مختلف الاختصاصات والمستويات من الاساتذة العاملين في الكلية التقنية الادارية - بغداد

هيكل البحث : تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول منه الاطار النظري للدراسة والمبحث الثاني حول دور اجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد في حين ركز المبحث الثالث على الجانب العملي من الدراسة واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول - الاطار النظري للدراسة(الفساد المالي والاداري مفهومه ، انواعه ، اسبابه ،آثاره)

اولا - مفهوم الفساد الاداري والمالي :-

الفساد في اللغة هو نقيض الاصلاح فالفساد هو الخراب والمفسدة خلاف المصلحة وقد عرف الفساد تعاريف متعددة منها " استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية سواء اكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته او نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه افراد من خارج الجهاز الحكومي ". (عذاب، 2009: ص 47)

كما يمثل الفساد بالانحرافات الادارية والوظيفية والتنظيمية والمخالفات التي تصدر من الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته وانتهاك منظومة التشريعات والقوانين والانظمة النافذة ومن انماطه البيروقراطية والروتين الاداري وعدم احترام اوقات ومواعيد العمل الرسمي وتمضية الوقت في اعمال غير وظيفية . (اللامي ، 2005: ص17)

وايضا عرف الفساد المالي والاداري (administrative) بانه ظاهرة اقتصادية اجتماعية وسياسية تخلق المجتمعات والدول لعظيم الاثر الذي يتركه تقشي هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي ويقضي على الجهود وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (الذهبي، 2005: ص219)

كما يعرف الفساد الاداري والمالي بانه سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكتسب خاص يحقق منها الموظف الرسمي الرشوة او يطلبها او يستخدمها او يبتزها . (الساعدي ، 2005: ص3)

وعرف ايضا الفساد الاداري والمالي بأنه الخروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بها) او استغلال غيابها من اجل تحقيق مصالح مالية او اقتصادية او اجتماعية للفرد او لجماعة معينة فهو سلوك يخالف الواجبات الوظيفية للمنصب العام تطلعا لتحقيق مكاسب خاصة مادية او معنوية. (بلال خلف ، 2009: ص281)

ثانيا - انواع الفساد الاداري والمالي :

- 1- التلاعب : التلاعب في اللغة يدل على العبث بالأمانات والمصالح وعدم الالتزام بالواجبات المقررة والتلاعب بغية التدليس بنية الغش او ايداء طرف اخر مثل اساءة عرض البيانات وتعمد اخفاء الحقائق العامة واظهار الوضع المالي في الميزانية العمومية بصورة مغايرة للحقيقة . (عذاب ، 2009: ص49)
- 2- الاختلاس : بانه قيام الموظف او من حكمه بأخذ اشياء مملوكة للدولة او الافراد موجودة تحت قيادته استغلالا منه لوظيفته او بحكم صفته القانونية بقصد استيلائه عليها او تسهيل ذلك لغيره وتغطية هذا التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية . (عذاب ، 2009: ص49)
- 3- الفساد العرضي او الصغير : ويشير الى كافة اشكال الفساد الصغيرة والعرضية التي تعبر عن سلوك شخصي اكثر مما تعبر عن النظام العام بالمنظمة ومثال ذلك الاختلاس ، الرشاي ، المحسوبية، وسرقة الادوات المكتبية او بعض المبالغ الصغيرة . (وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ، لسنة 2009)
- 4- الفساد الشامل : هو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة الى مصالح خاصة وبحجم كبير ويمارس هذا النوع من قبل السلطة المترتبة على راس الهرم ويشمل الفساد السياسي : الاداري ، المالي (وقائع المؤتمر العلمي ، 2009)

ثالثا - صور الفساد الاداري والمالي

للفساد الاداري والمالي صور واشكال ووجه عديدة منها :

- 1- السرقة والغش والاختلاس
- 2- عرقلة مصالح الموظفين
- 3- قبول الرشا والهدايا الباهظة الثمن لتقديم خدمة مشروعة او غير مشروعة (عبود، 2008: ص44)
- 4- استخدام المنصب العام من قبل الشخصيات المتنفذة

- 5- غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية كإحالة عطاءات بطرق شرعية على الشركات ذات العلاقة بالمسؤولين (خلف، 89: 2)
- 6- التهرب الضريبي . (الشمري والفتلي، ص237)

رابعاً- اسباب الفساد الاداري والمالي

هنالك عدة اسباب للفساد الاداري والمالي ومنها :

- 1- غياب القانون وسيادته واحترامه فيما يتعلق بالجانب المالي واستغلال المال العام والاعتداء عليه وتهريبه.
- 2- الاجتهادات الشخصية في تفسير القوانين والتعليمات المالية وتطبيقها
- 3- اسباب بيئية اجتماعية خارجية وتنقسم الى :
- أ) اسباب تربوية وسلوكية: وتتمثل بعدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية
- ب) اسباب اقتصادية : فيعاني اكثر الموظفين خصوصا في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب والامتيازات وما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يبدأ الموظف بتقبل الهدية (الرشوة) ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب . (اللامي 2007: ص284)
- 4- الاسباب السياسية وتشمل :
- أ) غياب القدرة السياسية
- ب) ضعف اداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية
- ج) المغالاة في مركزية الادارة الحكومية . (الشمري، الفتلي، 2011: ص17)

خامساً- الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفساد الاداري والمالي

أ) آثاره الاقتصادية

- 1- ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج البلد وما يتبعه من قلة مراحل العمل وزيادة الفقر والبطالة
- 2- ضياع اموال الدولة التي كان من الاجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين . (هيئة النزاهة ، 2007: ص3)
- ب) آثاره السياسية
- 1- تتعلق بالجوانب السياسية المحيطة بظاهرة الفساد من ناحية طبيعة الدولة ونظام الحكم والنظام الجزائي ونظام الانتخابات والسياسات الاقتصادية والقوى الخارجية
- 2- تتعلق بنتائج هذه الظاهرة واثارها في شرعية نظام الحكم والاستقرار السياسي وعقلانية عملية اتخاذ القرارات والنمو الاقتصادي والانكشاف امام القوى الخارجية (بيوضون ، 2013: 29 - 30)
- ج) آثاره الاجتماعية
- 1- فقدان الثقة والمصداقية بأجهزة الدولة بشكل عام
- 2- تراجع الشعور بالعدالة الاجتماعية لدى المواطنين والعاملين في اجهزة الدولة المختلفة اذا قامت اجهزة الادارة العامة بالتستر على الفاسدين
- 3- ظهور اللامبالاة والاستهتار بالمصالح العامة ورموز الدولة (عبود، 2005؛ ص67)

المبحث الثاني - دور اجهزة الرقابة العليا في العراق في مكافحة الفساد المالي والاداري

أولاً- أجهزة الرقابة العليا في العراق

1 - مكاتب المفتشين العموميين

تأسست مكاتب المفتشين العموميين بموجب الامر 57 لسنة 2004 والذي تم بموجبه انشاء برنامج فعال في كافة الوزارات يتم على اساسه منع وقوع اعمال الفساد المالي والاداري من خلال كادر من الاشخاص المهنيين الموضوعيين لتحقيق ذلك عن طريق القيام بإجراءات التحقيق والتقييم والتفتيش بغية رفع مستويات المسؤولية والنزاهة في اداء الوزارات وتجنب او منع وقوع اعمال التبذير والغش واساءة استخدام السلطة والحيولة دون وقوع الفساد والتعرف على الاعمال المخالفة للقانون . (مكتب المفتشين العموميين، 2005، ص71)

وقد تم الغاء العمل بقانون مكاتب المفتشين العموميين بموجب القانون رقم (24) لسنة 2019 وكانت الأسباب الموجبة لإلغائه هو صدور قانون الادعاء العام واستحداث دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام في رئاسة الادعاء العام وتأسيس مكاتب لها في الوزارات والهيئات المستقلة. بغية الترشيح في الهيكلية الحكومية ومنع الازدواجية في المهام (جريدة الوقائع العراقية . العدد 4560)

حيث تم تأسيس دائرة المدعي العام الاداري والمالي بموجب قانون الادعاء العام رقم (49) لسنة 2017 حيث تضمنت المادة (5) منه الفقرات التالية التي تبين مهام هذه الدائرة في الحد من الفساد المالي والاداري وهي :

المادة 5

يتولى الادعاء العام المهام الآتية:

اولاً: إقامة الدعوى بالحق العام وقضايا الفساد المالي والإداري ومتابعتها استناداً الى قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

ثامناً: النظر في شكاوى المواطنين المقدمة اليه من ذوي العلاقة او المحالة عليه من الجهات المختصة وإرسالها الى المرجع القضائي المختص ومتابعتها مع بيان رأيه في شأنها..

ثاني عشر : التحقيق في جرائم الفساد المالي والاداري وكافة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) طبقاً لأحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل على ان يحيل الدعوى خلال (٢٤) اربع وعشرين ساعة الى قاضي التحقيق المختص من تاريخ توقيف المتهم. ثالث عشر : تستحدث دائرة في رئاسة الادعاء العام تسمى دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام يديرها مدعي عام لا تقل خدمته عن (١٥) خمس عشرة سنة تتولى الاشراف على مكاتب الادعاء العام المالي والاداري في دوائر الدولة. رابع عشر : يؤسس مكتب للادعاء العام المالي و الاداري يرأسه مدعي عام لا تقل خدمته عن (١٠) سنوات في الوزارات و الهيئات المستقلة يمارس اختصاصه طبقاً لأحكام الفقرة (ثاني عشر) من هذه المادة.(جريدة الوقائع العراقية، العدد 4437، 2017)

2- هيئة النزاهة

هي هيئة مستقلة تأسست بموجب القانون رقم 30 لسنة 2011 تخضع لرقابة مجلس النواب لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويمثلها رئيسها او من يخوله ، ومن اهدافها منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم على جميع المستويات من خلال :-

1- التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لأحكام القانون بواسطة محققين كفؤين

2- تنمية ثقافة احترام اخلاقيات الخدمة العامة في القطاعين العام والخاص

3- متابعة خفايا الفساد التي لا يجرؤ احد على التحقيق فيها

3 - ديوان الرقابة المالية

تأسس ديوان الرقابة المالية بموجب القانون رقم 31 لسنة 2011 ويعد من اهم المؤسسات الرقابية في العراق وأحد الاعمدة الرئيسية لمكافحة الفساد المالي والاداري ، ومن اهم اهدافه الرئيسية الحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير وسوء التصرف والمساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره ، فضلا عن نشر معايير أنظمة المحاسبة والتدقيق على الصعيدين المحلية والدولية وتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظام المحاسبي . (الوقائع العراقية ، العدد 4217، 14-11-2011 ، ص 15)

ثانيا - مداخل اصلاح مؤسسات الدولة العراقية من مظاهر الفساد

هناك مداخل عديدة يمكن من خلالها اصلاح حالة العراق ومؤسساته من ظاهرة الفساد وما ينتج عنها من اثار سلبية على المجتمع ، والتنمية في كافة مجالات الحياة وذلك من خلال تبني البرلمان مشروع قانون مكافحة الفساد وبالتنسيق مع هيئة النزاهة والعمل على رفع اجراءات عملية يمكن ان تكون البداية الصحيحة لمحاربة الفساد الاداري وقد توزعت هذه المداخل الاصلاحية على اربع محاور وهي كالآتي :

- المحور الاول : الاختيارات السليمة في الوزارات ومؤسسات الدولة ابتداء من اختيار الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة وفقا لأسس النزاهة والكفاءة والمهنية والمواطنة والمؤهلات ---- الخ.
- المحور الثاني : الاجراءات القانونية والعقوبات يصار الى اصدار قوانين وتعليمات واجراءات صارمة بحق المفسدين والمرشحين وعلى كل من يثبت تورطه في ذلك وبلا تمييز ومهما كانت هوية المتهم .
- المحور الثالث : تفعيل دور الهيئات الرقابية وإعطائهم صلاحيات واسعة في الرقابة والمحاسبة وعلى النحو الآتي:
 - 1- اختيار عناصر موظفي هيئة النزاهة من العناصر النزيهة والكفوة وان يتم فحص وتدقيق سيرتهم الاجتماعية من خلال مناطق سكنهم او دوائهم السابقة بأية وسيلة .
 - 2- اختيار موظفي الهيئة من مختلف التخصصات الهندسية والفنية والطبية والادارية والمالية لكي يكونوا على دراية بما يجري في المكان الذي يمارسون فيه مهامهم
 - 3- تفعيل دور دائرة المدعي العام الاداري والمالي والغاء مكاتب المفتشين العموميين خطوة ايجابية نحو استقلالية الجهات الرقابية وتسهم بشكل فاعل بتقليل الازدواجية في العمل الرقابي .
 - 4- توفير الحماية لموظفي الهيئة من المخاطر التي قد تحصل والتي تهدد حياتهم وحيات اسرهم جراء عملهم في مواجهة مافيات الفساد التي انتشرت اظافرها في جسد الدولة ومؤسساتها اذ لا يجب ان نتوقع ان هذه العصابات ستختل عن المكاسب والثروات التي تجنيها ببساطة ، بل المتوقع انها ستواجه الامر بضراوة .
 - 5- منح موظفي الهيئة صلاحيات واسعة لإجراء التوقيف والتدقيق مع أي موظف من درجة وكيل وزارة فما دون ،بالإضافة الى صلاحية إيقاف وتعطيل أي اجراء او ممارسة ترى لجنة النزاهة في الوزارة او المؤسسة المعنية ان هناك شبهات او شكوك حوله
 - 6- منح موظفي الهيئة رواتب خاصة خارج اطار جدول رواتب الموظفين مع منحهم نسبة من مبلغ أي رشوة او صفقة مشبوهة تم كشفها لغرض تشجيعهم على اداء واجباتهم بإخلاص وقطع دابر الضعف الذي قد يعتري ادهم امام المغريات المالية
 - 7- توفير المستلزمات الضرورية لعمل جهاز النزاهة من وسائل نقل واتصالات واجهزة حاسوب واستتساخ وقرطاسية وما الى ذلك أي تكون اللجنة مكتفية لوجستيا لكي لا تضطر الى الاستعانة بمستلزمات المكان الذي تعمل فيه
 - 8- اختيار عدد من عناصر الهيئة ممن لا يقبل الشك في نزاهتهم من قبل رئيس الهيئة فقط وبشكل سري وتكون مهمتهم الرقابية على زملائهم في لجان الهيئة خشية انزلاق ادهم في مهاوي الفساد وتورطه مع احد الفاسدين والمرشحين ويكون توزيعهم بواقع عنصر واحد في كل لجنة على ان يمارس عمله باللجنة بشكل طبيعي وليس بالضرورة ان يكون رئيسا للجنة

- المحور الرابع : الاعلام والتوعية والقيام بحملة اعلامية واسعة النطاق حول الموضوع يستدعى فيها وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة واعتبارها مهمة وطنية وعلى النحو الاتي:
 - 1- الزام او حث جميع محطات التلفزة (الفضائية والارضية) والاذاعات الداخلية بتنفيذ برنامج اسبوعي خاص عن الفساد الاداري وتعزيز الحوادث بالأسئلة والشواهد
 - 2- الزام او حث جميع الصحف المحلية بكتابة شعارات ومقولات أي بشكل يومي تعري وتندد بالفساد الاداري وعلى الصفحة الاولى على غرار حملة الانتخابات
 - 3- نشر واضح لأية حالة فساد او رشوة تم ضبطها في جميع وسائل الاعلام بالأسماء والارقام كائنا من يكون اصحابها لكي يكون عبرة لغيره من ضعاف النفوس .
 - 4- تشكيل لجنة فنية تضم عددا من الفنانين والمصممين ورسامي الكاريكاتير تقوم بتصميم عدد من المنشورات والبوسترات الخاصة بالفساد
 - 5- تطعيم الاجيال القادمة ضد ميكروب الفساد من خلال اضافة فصل كامل عن الفساد الى المناهج الدراسية ولجميع المراحل

ثالثا- مجالات التعاون بين اجهزة الرقابة العليا في العراق لمكافحة ظاهرة الفساد

- 1- اصدار اللوائح التنظيمية للمراجعة المالية والمحاسبة المهنية على المعايير المقبولة عالميا وعلى افضل الممارسات
- 2- التعاون مع هيئة النزاهة العامة لتحسين القواعد والمعايير المطبقة على الادارة وعلى عمليات المحاسبة والمراجعة المالية للأموال العامة وتبادل المعلومات من خلال قناة اتصال بين الجهازين
- 3- دراسة تقارير ديوان الرقابة المالية واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها واحالة من يثبت تورطه الى التحقيق
- 4- ألترم الهيئات بتلقي شكاوى المواطنين
- 5- تسهيل ادارة شؤون الحكم بشفافية ومكافحة الفساد على جميع المستويات
- 6- للهيئة مراجعة قانون انضباط موظفي الدولة واصدار النص المنقح لهذا القانون
- 7- على قاضي التحقيق عندما يستهل اجراءات التحقيق في قضية فساد ان يبلغ مدير الشؤون القانونية في الهيئة
- 8- تختص الهيئة حصرا بإحالة قضايا الفساد الى المحاكم المختصة . (عبود ، 2011)

المبحث الثالث - الجانب العملي للدراسة

لوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته ،تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عدد من العاملين في الكلية التقنية الادارية -بغداد لاستطلاع آراءهم بشأن الاسئلة المطروحة في الاستمارة والخاصة باليات مكافحة الفساد وجهود اجهزة الرقابة العليا في مكافحته في العراق ، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (25) استمارة استبيان وكانت جميعها خاضعة للدراسة وفقاً للشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان وكما موضح في الجداول الاحصائية أدناه :-

اولاً :- استعراض وتحليل بيانات الدراسة حسب خصائص وسمات افراد الدراسة :-

جدول (1) توزيع الافراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	التخصص
28%	7	محاسبة
28%	7	ادارة
8%	2	اقتصاد
12%	3	احصاء
8%	2	قانون
16%	4	علوم حاسبات
100%	25	المجموع

وبين الجدول اعلاه ان معظم المستجيبين للاستبانة هم من ذوي الاختصاص

جدول (2) توزيع افراد العينة على اساس المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
44%	11	بكالوريوس
4%	1	دبلوم عالي
28%	7	ماجستير
24%	6	دكتوراه
100%	25	المجموع

وبين الجدول اعلاه ان معظم المستجيبين للاستبانة هم من حملة شهادات البكالوريوس

جدول (3) توزيع افراد عينة البحث حسب الوظيفة

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة
4%	1	مدير عام
8%	2	رئيس قسم
8%	2	معاون مدير عام
44%	11	موظف
36%	9	تدريسي
100%	25	المجموع

وبين الجدول اعلاه ان معظم المستجيبين للاستبانة هم من الموظفين في الكلية التقنية الادارية/بغداد

ثانياً:- استعراض تحليل بيانات الدراسة حسب الاوساط الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات العينة .

المتغير	الوسط الحسابي	الوسط المعياري	مدى الاستجابة
1	4,17	3	عالي
2	4,16	3	عالي
3	3,84	3	عالي
4	4,4	3	عالي
5	4,64	3	عالي
6	4,52	3	عالي
7	4,64	3	عالي
8	2,32	3	منخفض
9	2,09	3	منخفض
10	3,52	3	عالي
11	2,96	3	منخفض
12	4,2	3	عالي
13	2,72	3	منخفض
14	3,52	3	عالي
15	3,09	3	عالي
16	3,2	3	عالي
17	3,12	3	عالي
18	1,88	3	منخفض
19	3,4	3	عالي

ثالثاً:- التحليل والتفسير الاحصائي لإجابات العينة

1- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسط (عالي) قياساً بالوسط المعياري على ان ظاهرة الفساد المالي و الاداري لها اثر على النمو الاقتصادي وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- اشارت الاوساط الحسابية لآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) قياساً بالوسط المعياري على استخدام المنصب العام له الاثر المباشر في استئراء الفساد الشامل .

3- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) قياساً بالوسط المعياري ان من مسببات الفساد قلة الرواتب .

4- اشارت الاوساط الحسابية لآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) قياساً بالوسط المعياري ان استئراء الفساد هو من اسبابه هو من اسبابه القيم الاخلاقية والسلوكية .

- 5- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) قياساً بالوسط المعياري من ان غياب تطبيق القانون له اثر في زيادة نسب الفساد .
- 6- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) قياساً بالوسط المعياري ان ضعف اداء سلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية لها اثر فعال في انتشار الفساد .
- 7- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان من المساوئ المتحققة الفساد الاداري والمالي هو هروب الاموال خارج البلد وضعف الاستثمار الداخلي .
- 8- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (منخفض) مقارنة بالوسط المعياري بانه لا توجد مصداقية وثقة بشكل عام في الاجهزة الرقابية للدولة .
- 9- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (منخفض) مقارنة بالوسط المعياري لا توجد هنالك العدالة الاجتماعية في المجتمع .
- 10- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان هنالك علاقة طردية بين زيادة السلطة والصلاحيات الممنوحة في الهرم الوظيفي وبين ازدياد الفساد المالي والاداري .
- 11- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان الاحكام والقواعد الحالية المنصوص عليها غير كافية في تقليل الفساد .
- 12- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان تحقق الاستقرار السياسي يكون من خلال تجفيف منابع الفساد المالي والاداري في العراق .
- 13- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (منخفض) قياساً بالوسط المعياري بالنسبة ان مكاتب المفتشين العموميين في العراق لها الاثر البالغ في مكافحة الفساد المالي والاداري
- 14- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان لديوان الرقابة المالية في العراق له الاثر في مكافحة الفساد المالي والاداري .
- 15- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري من ان لهيئة للنزاهة في العراق دوراً في مكافحة الفساد الاداري والمالي .
- 16- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان استحداث دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام في رئاسة الادعاء العام وتأسيس مكاتب لها في الوزارات والهيئات المستقلة له الاثر البالغ في الكشف عن حالات الفساد واتخاذ الاجراءات الرادعة والسريعة بحق من تثبت عليهم تهم الفساد المالي والاداري
- 17- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري ان هنالك وجود تدخلات في عمل الاجهزة الرقابة العليا في العراق .
- 18- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (منخفض) مقارنة بالوسط المعياري في ان اجهزة الرقابة العليا في العراق غير مستقلة في اتخاذ القرارات فهي خاضعة لتأثيرات سياسية او حزبية او سلطوية .
- 19- اشارت الاوساط الحسابية للآراء مجتمع البحث وسطاً (عالي) مقارنة بالوسط المعياري في ان دمج اجهزة الرقابة العليا في العراق في جهاز واحد قوي وفعال سيكون اكثر فاعلية و كفاءة من تعدده .

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات :

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :-

- 1- أن اليات مكافحة الفساد المتمثلة بإجراءات هيئة النزاهة ومكتب المدعي العام الاداري والمالي وديوان الرقابة المالية ان تم تفعيلها بمصادقية وبدون ضغوطات فان لها دورا كبيرا في التقليل من فرص حدوث حالات الفساد المالي والاداري .
- 2- ان الغاء مكاتب المفتشين العموميين و تفعيل دور دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام تعد خطوة ضرورية في مكافحة الفساد والتقليل من الازدواجية في العمل الرقابي.
- 3- وجود قصور و ضعف في اداء السلطات الثلاثة التشريعية و التنفيذية والقضائية في وضع الاطر السليمة والواضحة لمكافحة الفساد وهدر المال العام .
- 4 - ان الاحكام والقواعد الحالية المنصوص عليها غير كافية في تقليل الفساد وردعه .
- 5- استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة بطرق غير مشروعة سبب هدرا في الاموال العامة و تغييب العدالة و المساواة في المجتمع
- 6- الانحراف في انماط السلوك الاخلاقي المعهود المتمثل بالأمانة والصدق وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة أدى الى حصول خروقات وعدم الالتزام بالتشريع القانوني والضوابط والاحكام والقواعد الادارية والمالية المتخذة ، كل ذلك يتطلب توفر الردع الحقيقي من خلال دراسة حقيقية للقوانين والانظمة التي تساهم في التقليل من حالات الفساد الاداري والمالي .
- 7- دمج الاجهزة الرقابية في العراق بمؤسسة واحدة مختصة بأمر الرقابة يكون اكثر فاعلية من تعدد الهيئات .
- 8- غياب تطبيق القانون وسيادته له اثر كبير في انتشار الفساد .

ثانيا :- التوصيات :

- 1- ضرورة وجود التنسيق المشترك بين الاجهزة الرقابية العليا وتوزيع المسؤوليات فيما بينهم لمنع الازدواجية في العمل الرقابي ول يأخذ كل منهم دوره الفاعل في مكافحة الفساد .
- 2- تهيئة وتزويد اجهزة الرقابة المالية العليا بالعناصر الكفوة والمؤهلة لزيادة فاعليتها في اكتشاف حالات الفساد الاداري والمالي .
- 3- الالتزام بالتعليمات والقوانين وزيادة العقوبات والاجراءات الرادعة بحق من يقوم بممارسة الفساد الاداري والمالي أيا كان منصبه او سلطته.
- 4- زيادة ثقة المجتمع بفاعلية اجهزة الرقابة المالية ودوره في مكافحة الفساد المالي والاداري يتأتى من خلال استقلالية هذه الاجهزة وعدم الرضوخ للضغوطات التي تمارس بحقها وهنا يبرز دور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لتحقيق ذلك.
- 5- تشجيع الموظفين على الالتزام بالأمانة والنزاهة وكشف حالات الفساد و الابلاغ عنها وكذلك حمايتهم من التهديدات التي قد تواجههم من خلال مكافئتهم ماديا ومعنويا .

المصادر:

- 1- بيضون , فادي قاسم ، الفساد المالي والاداري الاثار وسبل المعالجة ، طبعة اولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013.
- 2- خلف , بلال ، اخلاقيات العمل : عمان . دار المسيرة 2009 طبعة اولى
- 3- الذهبي , جاسم محمد ، الفساد المالي والاداري في العراق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية ، الجزء الاول من الندوة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 2005.
- 4- الساعدي , حميد طارش ، نحو ادارة سليمة في مكافحة الفساد العراق ، المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية 17-18 اذار 2009
- 5- الشمري و الفتلي , هاشم و ايثار ، الفساد المالي والاداري واثاره الاقتصادية والاجتماعية . عمان طبعة اولى 2011
- 6- عبد الخالق , فيحاء و العلي ، منهل مجيد والافندي ، ارسلان ابراهيم (دور الشفافية ومعايير الافصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي والاداري ، دراسة محاسبية تحليلية ، مجله البحوث مركز الدراسات السياسية ، كلية الحداثة الجامعة ، الموصل ، العراق 2009 .
- 7- عبود , خلود هادي ، تعزيز معطيات الشفافية في ظل تقانة المعلومات . اطروحة دكتوراه غير منشورة قسم ادارة الاعمال كلية الادارة والاقتصاد . جامعة الموصل العراق 2005.
- 8- عبود , سالم محمد ، ظاهرة الفساد المالي والاداري مداخل استراتيجية للمكافحة ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد 2011
- 9- عبود . سالم محمد /ظاهرة الفساد المالي والاداري دراسة في اشكالية الاصلاح ، جامعة بغداد/2011.
- 10- عذاب اختبار عباس، دور الرقابة وتقييم الاداء في الحد من الفساد المالي والاداري ، بلا جهة نشر ، بغداد 2009
- 11- اللامي , مازن زاير جاسم ، الفساد بين الشفافية والاستبداد طبعة الثانية ، بغداد 2007.
- 12- نشرة هيئة النزاهة في العراق ، العدد 3، 2011
- 13- الوقائع العراقية ، العدد 4217، 2011 .
- 14- الوقائع العراقية . العدد 4437، 2017
- 15- الوقائع العراقية ، العدد 4560، 2019